

## الاقتصاد الحضري لمدينة الرياض : محدداته ، وحججه ، والتوقعات المستقبلية

أحمد سليمان بن عبيد\*

### المقدمة :

تختلف المحددات الاقتصادية للأقاليم والمناطق الحضرية (المدن) بناءً على اختلاف التركيبة الاقتصادية لها ، فالأقاليم أو المدن ذات الصبغة التصديرية لأنشطة اقتصادية معينة يتحدد نموها الاقتصادي من خلال الطلب الخارجى على منتجات هذه الأنشطة ، كما أن الأقاليم أو المدن التى تتسم بتحسين فى نوعية البيئة والخدمات العامة المقدمة فيها يتحدد نموها من خلال التغيرات فى نوعية وكمية عناصر الإنتاج المتوافرة لديها .

إن تحديد محدّدات النمو الاقتصادي للإقليم أو المدينة يتيح لدارسى ومخططى اقتصاديات الأقاليم والمناطق الحضرية اختيار النماذج الكمية المناسبة لقياس حجم النمو الاقتصادي لها ، وإن قياس النمو الاقتصادي للإقليم أو المنطقة الحضرية يتيح لمخططى الإقليم أو المدينة وضع الأهداف الاقتصادية المناسبة والسعى إلى تحقيقها حسب الإمكانيات المالية المتاحة .

ضمن المناطق الحضرية التى تحتاج إلى تحديد محدّدات نموها الاقتصادي وقياس معدلاته ، مدينة الرياض ، عاصمة المملكة العربية السعودية ، فقد نمت هذه المدينة اقتصادياً خلال العقود القريية الماضية نمواً كبيراً تبعه تزايد كبير فى عدد سكانها ، واتساع مدهل فى نطاقها العمرانى ، وارتفاع كبير فى حجم الخدمات العامة (كهرباء ، مياه ، وطرق ... إلخ) المقدمة فيها من قبل إدارة المدينة . إلا أن النمو السكانى للمدينة

\* أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الملك سعود - كلية العلوم الإدارية - ورئيس قسم الاقتصاد ، الرياض .

خلال العشر سنوات الماضية (١٤٠٦ - ١٤١٦هـ) كان مرتفعاً (٨,٢ فى المائة سنوياً) مقارنة بنمو حجم الخدمات والحاجات السكانية المقدمة من قبل إدارة المدينة ، مما يعنى تضخم المدينة وتعرضها لمشكلات المدن الحضرية الكبرى . لذا فإن النمو الاقتصادى للمدينة يتطلب دراسة لمحدداته وقياساً لدرجته ، وذلك لكى يتم تحديد وتنسيق السياسات الاقتصادية والتخطيطية والعمرائية الملائمة للمدينة ، فالهدف من هذه الدراسة هو تحديد وتحليل محددات اقتصاد مدينة الرياض ، وقياس حجم هذا الاقتصاد خلال الفترة ١٤٠٦ - ١٤١٦هـ ، إضافة إلى تقرير حجم اقتصاد المدينة للفترة ١٤١٦ - ١٤٢١هـ ، ومناقشة الاستخدامات التخطيطية الممكنة لإدارة المدينة بناء على التوقعات المستنتجة . وبناءً على ذلك يمكن تحديد تساؤلات الدراسة فيما يلى :

١ - ما هى محددات النمو لاقتصاد مدينة الرياض ؟ وماهى القطاعات الاقتصادية المحددة له ؟

٢ - ما هو حجم اقتصاد مدينة الرياض ؟ وماهى القطاعات الاقتصادية الرئيسية المكونة له ؟ وماهو اتجاه المساهمة النسبية ومعدلات النمو لهذه القطاعات الاقتصادية خلال العشر سنوات الماضية ١٤٠٦ - ١٤١٦هـ ؟

٣ - ما هو حجم اقتصاد مدينة الرياض المتوقع للفترة ١٤١٦ - ١٤٢١هـ ؟ وماهى الاستخدامات التخطيطية الممكنة لإدارة مدينة الرياض ، والاحتياجات السكانية من خدمات مختلفة واللازم توفيرها من قبل إدارة المدينة بناء على التوقعات المستقبلية ؟

لتحقيق الهدف من الدراسة والإجابة عن هذه التساؤلات تم تقسم الورقة إلى خمسة أجزاء : الجزء الثانى مخصص لدراسة وتحليل محددات حجم الاقتصاد الحضرى بشكل عام ، أما الجزء الثالث فيناقش محددات حجم الاقتصاد الحضرى لمدينة الرياض وتحليل هيكلها الاقتصادى ، بينما يستعرض الجزء الرابع نموذج قاعدة الصادرات ومعامل الموقع (التوطن) ، Location- Quotient ، وذلك لتحديد القطاعات الاقتصادية المصدرة فى مدينة الرياض ، ولقياس حجم اقتصاد المدينة ومعدلات نموه خلال الفترة ١٤٠٦ - ١٤١٦هـ ، ومن ثم تقدير حجم ومعدلات النمو للفترة ١٤١٦ - ١٤٢١هـ ، وأخيراً تناقش الورقة استنتاجات الدراسة التى تعنى بالاستخدامات التخطيطية الممكنة لإدارة المدينة .

## الاقتصاد الحضري - خلفية نظرية :

تعددت نظريات النمو الاقتصادية الإقليمية التي تحاول أن تشرح النمو الاقتصادي للأقاليم . البعض منها مأخوذ عن النظريات النمو الاقتصادية الكلية ، كالنظرية الكلاسيكية المحدثثة والنظرية الكينزية ونظرية الكينزيين المحدثين ، مع تعديلات توضح السمة البارزة لاقتصاديات الأقاليم (وهي عنصر المسافة) ، والبعض الآخر تم بناؤه ليتناسب مع هذه السمة ، كنظرية الإقليم المركز والإقليم التابع (Core-prephery mod- els) ونظرية أقطاب النمو (Growth-Pole theory) ونظرية الأسباب المتتابعة (Cumulative-Causation model) إلا أنه على الرغم من تعدد المحاولات النظرية لتفسير النمو الاقتصادي للأقاليم والمناطق الحضرية ، لم يتم بناء نظرية عامة تأخذ في الاعتبار خصائص الاختلاف المكاني (في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع) للأقاليم والمناطق الحضرية ، فالنظريات الموجودة تركز على جوانب معينة وتهمل أخرى ، لها أهمية كبيرة على المستوى الإقليمي والحضري .

من هذا المنطلق فإن اختيار نظرية معينة دون أخرى لشرح وتفسير النمو الاقتصادي لإقليم أو منطقة حضرية معينة يعتمد على خصائص الإقليم الاقتصادية الرئيسية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي . فمثلاً ، هل هذا الإقليم أو تلك المنطقة الحضرية تعتمد في نموها الاقتصادي على التغيرات في حجم ونوعية عناصر الإنتاج أو على تلك الحاصلة في الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً ؟ إن تحديد واختيار نظرية النمو الاقتصادية الإقليمية المناسبة لشرح النمو الاقتصادي لإقليم معين أو منطقة حضرية معينة يستلزم دراسة محددات نمو الاقتصاد الحضري (أو محددات حجم الاقتصاد الحضري) ذات العلاقة بكل من جانبي الطلب والعرض .

## محددات حجم الاقتصاد الحضري :

من الممكن تقسيم أنواع محددات حجم الاقتصاد الحضري إلى أربعة أقسام :

أولاً - محددات داخلية تتعلق بجانب الطلب : المقصود بالمحددات الداخلية هي تلك العوامل او المتغيرات التي تتحدد من داخل الاقتصاد الحضري (اقتصاد المدينة) ، وبالمحددات المتعلقة بجانب الطلب تلك المتغيرات المؤثرة على الطلب

الكلية في الاقتصاد الحضري . فباستثناء الإنفاق الخارجى (من خارج الاقتصاد الحضري) ، فإن المحددات أو المتغيرات الداخلية المتعلقة بجانب الطلب تتمثل فى الإنفاق الاستهلاكى ، والإنفاق الاستثمارى ، والإنفاق الحكومى داخل الاقتصاد الحضري . ومحددات حجم اقتصاد مدينة معينة تكون داخلية ومتعلقة بجانب الطلب إذا كان التغير فى السلوك الاستهلاكى أو السلوك الاستثمارى أو الإنفاق الحكومى المحلى يودى إلى تغير فى درجة نمو اقتصاد هذه المدينة .

ثانياً - محددات خارجية تتعلق بجانب الطلب : يقصد بالمحددات الخارجية تلك المتغيرات التى تتحدد من خارج الاقتصاد الحضري (اقتصاد المدينة) ، سواء أكان ذلك من داخل الدولة أو من خارجها . هذه المتغيرات تتمثل فى الإنفاق الخارجى على السلع والخدمات المنتجة محلياً (صادرات المدينة) . فمحددات حجم اقتصاد مدينة معينة تكون خارجية ومتعلقة بجانب الطلب عندما يودى التغير فى صادرات المدينة إلى تغير فى درجة نموها . فارتفاع الصادرات ، على سبيل المثال ، يودى إلى زحف منحنى الطلب الكلى للمدينة إلى اليمين ، مما يعكس زيادة حجم إنتاج المدينة من سلع وخدمات ، وعلى اعتبار أن منحنى العرض الكلى ليس كلاسيكياً (أى أنه إما أن يكون أفقياً أو متجهاً إلى أعلى) كما هو الحال فى مدن الدول النامية .(\*)

ثالثاً - محددات داخلية تتعلق بجانب العرض : يقصد بهذه المحددات تلك المتغيرات التى تتحدد من داخل الاقتصاد الحضري (اقتصاد المدينة) وتؤثر على العرض الكلى للمدينة ، وهى تتمثل بوجه عام بكمية ونوعية عناصر الإنتاج المحلية الموجودة داخل المدينة . فعندما تودى زيادة كمية أو تحسن نوعية عناصر الإنتاج المحلية ، مثلاً ، إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمدينة (والذى يعكسه زحف منحنى العرض الكلى للمدينة إلى اليمين) ، فإن محددات نمو المدينة تكون داخلية متعلقة بجانب العرض .

---

(\*) تتسم اقتصاديات الدول النامية ، وبالذات اقتصاديات مدنها الكبرى بارتفاع فى معدلات البطالة وبوجود ما يسمى بالبطالة المقنعة ، مما يعكس بالإضافة إلى أسباب عديدة أخرى التوظيف غير الأمثل لعناصر الإنتاج الذى يمكن تصويره بمنحنى عرض كلى إما أفقى أو متجه إلى أعلى .

رابعاً - محددات خارجية تتعلق بجانب العرض : هذه المحددات تعود إلى كون كمية ونوعية عناصر الإنتاج الخارجية محددة للنمو الاقتصادي الحضري (اقتصاد المدينة) ، ففي حالة ارتفاع حجم أو نوعية عناصر الإنتاج الأجنبية (كعمالة مثلاً) تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي ، فإن محددات نمو المدينة هي خارجية متعلقة بجانب العرض .

ولأن الإحصائيات المتوفرة إقليمياً وحضرياً غالباً ما تكون عن سوق العمل في الإقليم والمدينة ، سيقوم باستعراض محددات حجم اقتصاديات المدينة من خلال هذا السوق . فما هو متوفر من معلومات إحصائية عن سوق السلع والخدمات غالباً ، وبالذات في الدول النامية ، لا يسمح بإجراء اختبارات إحصائية لقياس النمو الاقتصادي الإقليمي أو الحضري . إضافة إلى ذلك فإن سوق العمل يعكس ، وبشكل كبير ، ما يحدث في سوق السلع والخدمات . فمنحنى الطلب على العمل مشتق من منحنى الطلب على السلع والخدمات ، كما أن سوق العمل هو المحدد الرئيس لمنحنى العرض الكلي للسلع والخدمات (في الإقليم وفي المدينة) - فالدخل المتحصل للعمالة على هيئة أجور ومرتببات نقدية وعينية يشكل الجزء الأكبر من الدخل الإقليمي والدخل الحضري .

لذا فإنه من الممكن أن يعكس حجم العمالة العاملة في المدينة حجم اقتصاديات المدينة ، وبما أن التغيرات في الطلب على العمل والتغيرات في عرض العمل تؤدي إلى تغيرات في حجم العمالة على رأس العمل في المدينة فهي إذاً تعكس محددات حجم اقتصادات المدينة .

### **الطلب على العمل كمحدد لحجم اقتصاديات المدينة :**

الطلب على العمل طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات المنتجة ، ويمكن إثبات ذلك رياضياً على النحو التالي : افترض أن دالة إنتاج إقليم أو مدينة معينة :

$$(1) \quad Q = f(L, K)$$

حيث إن Q تمثل الإنتاج و L تمثل العمل و K تمثل رأس المال ، ودالة الإيراد الكلي للمنتج هي :

$$(2) \quad R = Pf(L, K)$$

حيث إن R تمثل الإيراد الكلى و P تمثل سعر المنتج ، وأن معادلة التكاليف المقيدة لتعظيم إيراد المنشأة (باعتبار أن العمل هو العنصر المتغير الوحيد) هي :

$$(3) \quad C = W L + FC$$

حيث إن C تمثل التكاليف الكلية ، W تمثل سعر العمل FC تمثل التكاليف الثابتة (التكاليف الإنتاجية للمنشأة عدا العمل) في الأجل القصير . فبتعظيم الدالة (2) مقيدة بالمعادلة (3) ، وبثبات k و FC ، نحصل على دالة الطلب على العمل التالية :

$$(4) \quad L = g (W / P)$$

، و  $g < 0$  ، وبافتراض ثبات P (سوق منافسة كاملة) ، فإن الطلب على العمل دالة عكسية في الأجر (W) ، فالأجر في هذه الحالة ليس إا قيمة الإنتاجية لعنصر العمل (W = PQ = VMP) .

ويعود الانحدار السالب لجدول (لمنحنى) الطلب على العمل إلى كل من تأثير الإحلال وتأثير الإنتاج . فارتفاع الأجر نسبة لسعر رأس المال يودى إلى إحلال رأس المال محل العمل وبالتالي انخفاض الكمية المطلوبة من العمل ، كما أن ارتفاع الأجر يعنى ارتفاع التكلفة الإنتاجية وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالمستوردة . إن ذلك يودى إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها وبالتالي تلك الكمية من العمالة المنتجة لها .

بالإضافة الى الأجر ، هناك عوامل أخرى محددة للطلب على العمل فى الاقتصاد الحضرى (اقتصاد المدينة) تودى إلى زحف منحنى الطلب على العمل ، وتتمثل فى الآتى :

١ - إنتاجية العمالة : إن ارتفاع إنتاجية العمالة الناتج عن التقدم التكني أو التدريب مثلاً يودى إلى انخفاض التكاليف الإنتاجية وانخفاض أسعار بيع السلع والخدمات وبالتالي زيادة الإنتاج مما يعنى زيادة الطلب على العمل (زحف منحنى الطلب على العمل إلى اليمين) .

٢ - الخدمات العامة : إن التحسن النوعى والكمى فى الخدمات المقدمة من القطاع العام فى المدينة ، مثل كهرباء ، مياه ، صرف صحى ، منتزهات ... إلخ يودى إلى انخفاض التكاليف الإنتاجية والأسعار وبالتالي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع الطلب على العمالة (زحف منحنى الطلب على العمل إلى اليمين) .

٣ - الطلب على السلع والخدمات : إن زيادة الطلب الداخلى أو الخارجى على السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة إنتاج المدينة ، مما يعنى زيادة الطلب على العمل (زحف منحني الطلب على العمل إلى اليمين) .

### عرض العمل كمحدد لحجم اقتصاديات المدينة :

يمكن اشتقاق دالة عرض العمل من خلال دراسة سلوك العامل عند تغيير الأجر وذلك عند اتخاذ قراره المتعلق بتوزيع وقته بين العمل فى سوق العمل و «الراحة» ويمكن إثبات ذلك رياضياً على النحو التالى :

$$(5) \quad U = f(G, T)$$

حيث إن U تمثل المنفعة الشخصية ، G تمثل السلع و T تمثل الراحة (غير وقت العمل) ، ومعادلة الدخل المقيدة لتعظيم المنفعة هى :

$$(6) \quad PG = WH$$

حيث إن P تمثل سعر السلع ، W تمثل الأجر ، و H تمثل عدد ساعات العمل (حيث إن  $H + T$  تمثلان مجموع الساعات المتاحة للفرد فى اليوم ، ٢٤ ساعة) . فبتعظيم الدالة (5) مقيدة بمعادلة (6) ، وبثبات مستويات الأجور ، والأسعار ، والوقت ، نحصل على دالة عرض العمل التالية :

$$(7) \quad L = f(W)$$

$F > 0$  ، من ذلك يتضح ، بشكل عام ، أن عرض العمل على المستوى الفردى نو علاقة طردية مع التغيرات فى الأجر . إلا أن ذلك يحدث حتى مستوى معين من الأجر ، بعده يكون عرض العمل ذا علاقة عكسية مع المتغيرات فى الأجر . وتشير الدلائل الإحصائية إلى أن ذلك صحيح أيضاً على المستوى الكلى فى الدول الصناعية ، إذ إن «تأثير الدخل» أكبر من «تأثير الإحلال» عند مستويات الأجور الحالية فى هذه الدول (Mc Connel and Brue, 1995) . ولكن يختلف الوضع فى الدول النامية نظراً لانخفاض معدلات مشاركة القوى العاملة ولارتفاع نسبة البطالة ، وبالتالي فإن ارتفاع الأجر يؤدي إلى زيادة أعداد المشاركين فى سوق العمل . (\*) كما يختلف الوضع فى

(\*) وذلك باعتبار أن تأثير العمالة الإضافية Added-Worker Effect أكبر من تأثير انسحاب العمالة Discouraged Worker Effect .

المناطق الحضرية (المدن) ، نظراً لما يسمى بتأثير الهجرة . فارتفاع الأجر فى سوق عمل المدينة يؤدي إلى هجرة العمالة من المناطق المختلفة فى الدولة إلى هذه المدينة ، وارتفاع كمية العمل المعروضة فيها عند هذه الأجور المرتفعة . فاتجاه جدول عرض العمل فى هاتين الحالتين (الدول النامية والمناطق الحضرية) يكون موجباً مع التغيرات فى الأجور ، (فمنحى عرض العمل فى الدول النامية وفى المناطق الحضرية ذو انحدار موجب) . لكن يجدر ملاحظة أن مرونة عرض العمل على مستوى المدينة كبير مقارنة بمرونته على مستوى الدولة وذلك بسبب تأثير الهجرة من داخل الدولة .

وبالإضافة إلى الأجر ، هنا عوامل أخرى محددة لعرض العمل على المستوى الأقليمي والحضرى وتؤدي إلى زحف جدول عرض العمل بكامله . تتمثل هذه العوامل فيما يلى :

١ - نوعية البيئة : إن تحسن مستوى المحيط البيئى من هواء ومياه يؤدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة إلى المدينة مما يعنى ارتفاع عرض العمل عند أى مستوى من مستويات الأجر .

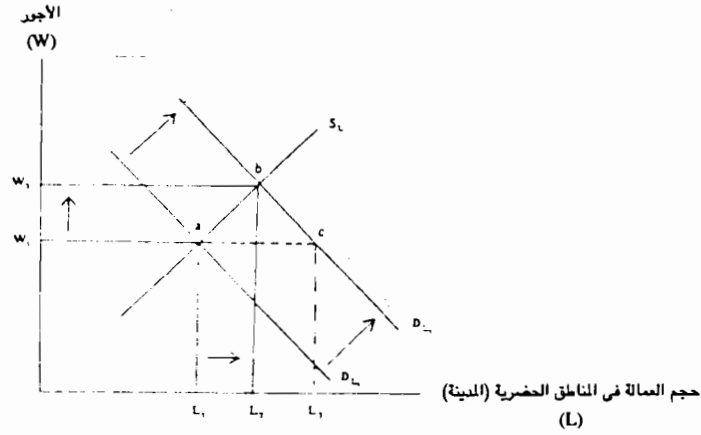
٢ - الخدمات العامة : إن التحسن النوعى والكمى للخدمات العامة التى توفرها الدولة مثل المنتزهات والخدمات التعليمية والصحية والخدمات الأخرى يؤدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة إلى المدينة ، وبالتالي زحف جدول عرض العمل بكامله إلى اليمين .

بعد هذا الاستعراض للطلب على العمل وعرض العمل رياضياً ، وبعد استعراض المؤثرات على كل من الطلب وعرض العمل (محددات حجم الاقتصاد الحضرى) ، سنقوم بتحديد الوضع التوازنى فى سوق العمل بيانياً ومن ثم سنوضح كيف أن ارتفاع حجم الأنشطة الاقتصادية المصدرة (الطلب من خارج المدينة) أحد العوامل المحددة لحجم الاقتصاد الحضرى فى الأجل القصير (وربما المتوسط) يؤدي إلى زحف منحنى الطلب على العمل إلى اليمين وبالتالي إلى زيادة مضاعفة فى حجم العمالة فى المدينة معبراً فى ذلك عن نمو اقتصادى للمدينة .



## شكل (1)

### التغيرات في الطلب على العمل وحجم اقتصاديات المناطق الحضرية

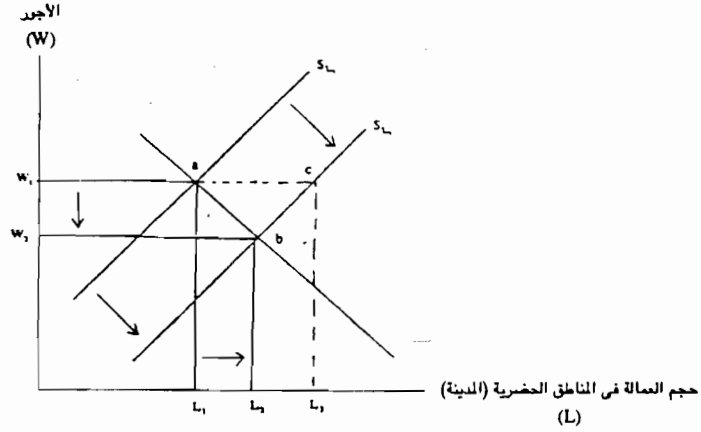


إن ارتفاع الأنشطة الاقتصادية المصدرة يؤدي إلى زحف منحني الطلب على العمل إلى اليمين معبراً عن زيادة حجم العمالة في كل الأنشطة الاقتصادية في المدينة : مصدرة وغير مصدرة (أنشطة لخدمة الاقتصاد المحلي) . فالزيادة في حجم عمالة الأنشطة المصدرة تمثل «التأثير المباشر» بينما الزيادة في عمالة الأنشطة غير المصدرة تمثل «التأثير غير المباشر» والذي يتحقق لاقتصاديات المدينة بسبب ما يسمى «بالتأثير المضاعف» هذه الزيادة الإجمالية في حجم العمالة نتيجة لارتفاع حجم الأنشطة الاقتصادية المصدرة تساوي المسافة  $L_1 L_2$  ، لكن بسبب وجود نقص في عرض العمالة في المدينة (كما هو موضح في الشكل بالمسافة  $ac$ ) ، فإن تنافس أرباب العمل على العمالة الموجودة في المدينة سيؤدي إلى ارتفاع الأجور وبالتالي إلى ارتفاع العمل على معدلات الهجرة إلى المدينة . كما أن ارتفاع معدلات الهجرة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار العقار فيها مما يتطلب رفع الأجور لكي تعوض عن هذا الارتفاع في تكاليف المعيشة . إن ارتفاع الأجور سيقلل من تأثير الارتفاع الأولي في عمالة الأنشطة المصدرة على اقتصاد المدينة ، فبدلاً من ارتفاع حجم اقتصاديات المدينة من  $O$  إلى  $L_3$  ، سيرتفع حجم هذه الاقتصاديات من  $O$  إلى  $L_2$  فقط .

أيضاً فإن زيادة عرض العمل (زحف منحني عرض العمل إلى اليمين) الناتج عن التحسن البيئي أو عن تحسين الخدمات الحكومية في المدينة سيؤدي في الأجل القصير (وربما المتوسط) إلى زيادة حجم العمالة في المدينة عن طريق الهجرة إليها ، معبراً في ذلك عن زيادة حجم اقتصاديات المدينة .

### شكل (٢)

#### التغيرات في عرض العمل وحجم اقتصاديات المناطق الحضرية



### اقتصاد مدينة الرياض :

في هذا الجزء من الورقة سيتم تحديد نوعية محددات حجم اقتصاد مدينة الرياض ، ثم سيتم تحليل الهيكل الاقتصادي للمدينة ، وذلك من خلال مؤشر عمالة الرياض القطاعية لعام ١٤١١ هـ (والتي تمثل أفضل إحصاءات موجودة عن العمالة لمدينة الرياض تفصيلاً ونوعاً) . بعد ذلك سيتم تحديد معدلات نمو القطاعات الاقتصادية والأهمية النسبية لها في المدينة ومناقشة أسباب ذلك خلال الفترتين ١٤٠٦ - ١٤١١ هـ و ١٤١١ - ١٤١٦ هـ .

## العوامل المحددة لاقتصاد مدينة الرياض :

من الممكن تحديد نوعية محددات حجم الاقتصاد الحضري لمدينة الرياض من خلال تحليل سوق العمل فيها (أى من خلال دراسة الطلب على العمل وعرض العمل فى المدينة) ، وذلك على ضوء ما تمت مناقشته آنفاً .

إن عرض العمل فى مدينة الرياض لا يمثل عائقاً أمام النمو الاقتصادى للمدينة . فالهجرة الداخلية إلى المدينة مرتفعة سواء تلك المتعلقة بالهجرة من المدن والقرى المجاورة لمدينة الرياض أو من المدن والقرى فى مناطق المملكة الأخرى . إضافة إلى أن الهجرة الخارجية (أو العمالة الوافدة) مرتفعة أيضاً ( انظر إحصاءات الهيئة العليا لمدينة الرياض) . فالمدينة كبقية مدن وقرى المملكة ، تستعين بالعمالة الأجنبية لإنتاج وتقديم كثير من السلع والخدمات . إن معدلات الهجرة الخارجية عالية على الرغم من أن متوسط الأجور للعمالة الوافدة لم يرتفع خلال الخمس عشرة سنة الماضية (انظر إحصاءات الهيئة العليا لمدينة الرياض ، مسح استعمالات الأراضى ودراسة السكان ١٤١٦هـ ، ص ١٥) . فمستوى الأجور للعمالة الأجنبية فى مدينة الرياض (وبقية مدن المملكة) يعتبر عالياً نسبياً بالنسبة للأجور المدفوعة فى كثير من الدول التى «تصدر» العمالة إلى المملكة ، وبالتالي فإنه من الممكن الاستنتاج بأن المرونة الأجرية لعرض العمل لمدينة الرياض عالية جداً (إن لم تكن لا نهائية المرونة) . فرجال الأعمال فى المدينة يستطيعون الحصول على عمالة إضافية عند نفس مستوى الأجور السابقة ، فعرض العمالة المعروضة ليس عائقاً أمام زيادة إنتاج منشآتهم . لذا فإن عرض العمل ليس محدداً لحجم اقتصاد مدينة الرياض ، وبالتالي فإن محددات نمو اقتصاد المدينة الرئيسة لا تتعلق بجانب العرض .

وباستعراض إحصاءات التجارة الخارجية لمدينة الرياض خلال السنوات الماضية (الغرفة التجارية الصناعية لمدينة الرياض ، أعداد متفرقة) نجد أن هناك نمواً مطرداً لها ، مما يعنى وجود طلب خارجى على السلع المنتجة داخل المدينة وبالتالي ارتفاع فى حجم العمالة المطلوبة من المدينة لإنتاج هذه السلع . وكذلك فإن المراقب لتركيبية اقتصاد المدينة - كما سيأتى شرحه لاحقاً - يلاحظ اعتماد اقتصاد المدينة الكبير على الإنفاق الحكومى (الاستهلاكى والاستثمارى) . فوجود المؤسسات الحكومية للمملكة العربية

السعودية فى مدينة الرياض يعطى الانطباع بأن التغيرات فى حجم الانفاق الحكومى فى المدينة (والممكن قياسه من خلال تغيرات حجم العمالة الحكومية) تعكس تغيرات فى صادرات الخدمات الحكومية إلى بقية مدن وقرى المملكة . وباستخدام تغيرات حجم العمالة الحكومية كمؤشر لذلك (يشكل الإنفاق الحكومى على العمالة المدنية فى المملكة العربية السعودية على هيئة أجور ومرتببات ، من ٥٠ إلى ٦٠ فى المائة من حجم الموازنة العامة منذ منتصف الثمانينات الميلادية تقريباً) <sup>(١)</sup> ، فإن ارتفاع حجم عمالة القطاع الحكومى يعكس ارتفاع حجم صادرات الخدمات الحكومية من مدينة الرياض إلى باقى مدن وقرى المملكة ، وبالتالي فإن ذلك يعكس نمواً لاقتصاد المدينة ، والعكس صحيح . من هنا يمكن القول بأن الطلب الخارجى (من خارج المدينة) يحدد نمو اقتصاد مدينة الرياض ، ويتمثل ذلك فى الطلب على السلع المصنعة فى المدينة والطلب على الخدمات الحكومية .

### الهيكل الاقتصادى لمدينة الرياض خلال عام ١٤١١هـ :

لتحليل الهيكل الاقتصادى لمدينة الرياض خلال عام ١٤١١هـ ، سنقوم بمقارنة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الثلاثة : القطاع الحكومى ، وقطاع الخدمات ، والقطاعات الإنتاجية ، وذلك من حيث حجم العمالة «على رأس العمل» فيها ، ومن ثم سنقوم بتحديد أهم القطاعات الفرعية لها .

#### جدول (١)

مساهمة القطاعات الاقتصادية فى حجم العمالة «على رأس العمل»  
فى مدينة الرياض لعام ١٤١١هـ <sup>(٢)</sup> (نسبة مئوية)

القطاع	سعودى	غير سعودى	إجمالى
القطاع الحكومى	٧٧,١	١٥,٢	٤٢,٥
قطاع الخدمات	١٧,٠	٤٩,٢	٣٥,٠
القطاعات الإنتاجية	٥,٠	٣٥,٥	٢٢,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة : تم تجميع بيانات القطاعات وحساب النسب من قبل الكاتب .

يتضح من الجدول السابق أن القطاع الحكومي يليه قطاع الخدمات يساهم في توفير أكبر عدد من الوظائف في مدينة الرياض . وعندما نعتبر القطاع الحكومي قطاعاً خدمياً ، فإن اقتصاد الرياض يعتمد اعتماداً شبة كلي على قطاع الخدمات (إذ يساهمان معا بما نسبته ٧٧,٥ في المائة من مجموع الأنشطة الاقتصادية في المدينة) . يلي هذين القطاعين ، القطاع الإنتاجي إذ يساهم بما نسبته ٢٢,٥ في المائة من عدد الوظائف في المدينة .

إن هذا التكوين لحجم اقتصاديات مدينة الرياض ليس بمستغرب كون هذه المدينة عاصمة للمملكة العربية السعودية وتحتوى على المراكز الرئيسية لجميع الإدارات الحكومية (وزارات وأخرى) سواء كانت مدنية أو عسكرية . إضافة إلى كون المدينة مركزاً تجارياً مهماً تحتضن مراكز تجارية كبيرة ومعظم المقرات الرئيسة للمؤسسات والشركات الإنتاجية والخدمية والبنكية التي تزاوُل أنشطتها في المملكة العربية السعودية . فمدينة الرياض مدينة خدمية يعتمد اقتصادها ، بشكل رئيسي على قطاع الخدمات والتغيرات التي تطرأ عليه ، وبالذات على القطاع الحكومي . (يلاحظ أن قطاع التعليم والقطاع العسكري يشكلان النسبة الكبرى في تكوين القطاع الحكومي ، بينما يساهم قطاع التشييد بما نسبته ٧٠,٤ في المائة من عمالة القطاعات الإنتاجية ، يليه قطاع الصناعة بنسبة ٢٧,٤ في المائة لعام ١٤١١هـ .

### **الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية ونموها في مدينة الرياض خلال الفترة من (١٤٠٦ - ١٤١٦هـ) :**

الجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الثلاثة وفروعها في النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٠٦ ، ١٤١١ ، ١٤١٦هـ .

#### **الإدارة العامة ٤.١**

جدول (٢)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية لمدينة الرياض ١٤٠٦ - ١٤١٦ هـ (٣) (نسبة مئوية)

القطاع	١٤٠٦ هـ	١٤١١ هـ	١٤١٦ هـ
القطاع الحكومي :	٣٩,٩٦	٤٢,٤٥	٤٤,٠١
صحة	٣,٩٩	٣,٩٦	٣,٩٧
تعليم	٩,٤٠	٩,١٣	١٠,٥٤
أخرى *	٢٦,٥٧	٢٨,٥١	٢٩,٥٠
القطاع الخاص :	٣٧,٨٩	٣٥,٠٨	٣٢,٤٩
قطاعات خدمية :	١٤,٤٤	١١,٨٧	١٠,٦٦
تجارة **	١,٨٧	١,٤٨	-
مال وبنوك وتأمين	٢١,٥٨	٢١,٧٣	٢١,٨٣
خدمات أخرى ***	٢٢,١٥	٢٢,٤٧	٢٣,٥٠
قطاعات إنتاجية :	٠,٥٥	٠,٥١	٠,٥٢
زراعة ****	٦,٤٦	٦,١٥	٦,١٨
صناعة	١٥,١٣	١٥,٨١	١٦,٨٠
تشبيد			
إجمالي	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

\* تشمل اتصالات ، بلديات ، عسكرية ، دينية ، وزارات ، وأخرى .

\*\* تشمل تجارة تجزئة وجملة (كمسيون) فنادق ، مطاعم ، وأخرى .

\*\*\* تشمل خدمات عقارية ، وخدمات تجارية واجتماعية ومهنية وشخصية وأخرى .

\*\*\*\* تحتوي على تعدين .

ملاحظة : تم تجميع بيانات القطاعات وحساب النسب من قبل الكاتب .

توضح الإحصاءات الواردة في الجدول أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات (بما في ذلك القطاع الحكومي) قد تناقصت بشكل طفيف جداً (١,٣٥ في المائة) خلال الفترة ١٤٠٦ - ١٤١٦ هـ . في حين أن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية ارتفعت بنفس النسبة ولنفس الفترة . إلا أن مساهمة القطاع الحكومي ارتفعت بنسبة ٤,٠٥ في المائة تقريباً ، بينما انخفضت مساهمة قطاع الخدمات في القطاع الخاص بنسبة ٥,٤٠ في المائة للفترة ١٤٠٦ - ١٤١٦ هـ . إن ذلك يعكس استمرار اعتماد اقتصاد مدينة الرياض على القطاع الحكومي وبشكل متزايد ، كما يعكس أيضاً تزايد إنتاج القطاعات الإنتاجية وبالتحديد إنتاج قطاع التشبيد ، في تكوين اقتصاد المدينة .

الجدول رقم (٣) يوضح معدلات النمو للعمالة على المستوى القطاعي لمدينة الرياض خلال الفترتين ١٤٠٦ - ١٤١١ هـ و١٤١١ - ١٤١٦ هـ .

جدول (٣)

معدلات النمو للعمالة في مدينة الرياض للفترة

١٤٠٦ - ١٤١١ و ١٤١١ - ١٤١٦ هـ (٤)

معدل النمو ١٤١٦-١٤١١	معدل النمو ١٤١١-١٤٠٦	القطاع
٢٥,٢٩	٤٨,١٧	القطاع الحكومي :
٢٠,٩٨	٣٨,٥٤	صحة
٣٩,٤٦	٣٥,٥١	تعليم
٢٥,٠٦	٤٩,٦٧	أخرى *
		القطاع الخاص :
		قطاعات خدمية :
١١,٩١	٢٩,١٤	تجارة **
٨,٥٤	١٤,٦٤	مال وبنوك وتأمين
-	١٠,١٧	خدمات أخرى ***
٢١,٣٩	٤٠,٤٩	قطاعات إنتاجية :
٢٦,٤٢	٤١,٤٩	زراعة ****
٢١,٧٩	٢٩,٠٦	صناعة
٢١,٤٦	٣٢,٦٧	تشبيد
٢٨,٣٩	٤٥,٧٢	
٢٠,٨٥	٣٩,٤٨	إجمالي

\* تشمل اتصالات ، بلديات عسكرية ، دينية ، وزارات ، وأخرى .

\*\* تشمل تجارة تجزئة وجملة ، (كمسيون) ، فنادق ومطاعم ، وأخرى .

\*\*\* تشمل خدمات عقارية ، وخدمات تجارية واجتماعية ومهنية وشخصية ، وأخرى .

\*\*\*\* تحتوي على تعدين .

ملاحظة : تم تجميع بيانات القطاعات وحساب معدلات النمو من قبل الكاتب .

تبين الإحصاءات الواردة في الجدول أن النمو الاقتصادي (مقاساً بحجم العمالة) لمدينة الرياض كان منخفضاً نسبياً (٤,٢١ في المائة في المتوسط سنوياً) في الفترة الأخيرة مقارنة به في الفترة الأولى (٧,٩ في المائة في المتوسط سنوياً). إن هذا الاختلاف في معدلات النمو يعود إلى أن الفترة الأولى كانت تتسم بانتعاش اقتصادي بعد ركود واجه اقتصاد المملكة ومناطقها الحضرية في بداية الثامنينات ، فإيرادات المملكة البترولية ارتفعت وبشكل ملحوظ خلال هذه الحقبة . كما أن أواسط الفترة الثانية (بالتحديد السنوات ١٤١٣ و ١٤١٤هـ) تمثل فترة ركود اقتصادي بالنسبة للمملكة بشكل عام ، وذلك لانخفاض أسعار البترول ، وارتفاع الالتزامات المالية على الدولة إثر تبعات حرب الخليج الثانية .

أما على المستوى القطاعي فكانت معدلات النمو منخفضة نسبياً في الفترة الثانية لجميع القطاعات الرئيسية ، وقد كان الانخفاض أكثر نسبياً في قطاع الخدمات في القطاع الخاص منه في القطاعات الإنتاجية ، بين الفترتين ، إلا أن قطاع التعليم (أحد القطاعات الفرعية للقطاع الحكومي) نما بشكل أكبر من نموه في الفترة الأولى . وقد يعكس نمو القطاع التعليمي في مدينة الرياض خلال الفترتين تزايد سكان المدينة ، وبالذات هؤلاء الذين لم يصلوا إلى سن العمل . كما قد يعكس انخفاض نمو القطاع الصناعي بنسبة أقل من الانخفاض في نمو القطاعات الأخرى كون هذا القطاع قطاعاً تصديرياً ، وبالذات إلى خارج المملكة .

وعلى الرغم من انخفاض معدلات نمو اقتصاد مدينة الرياض خلال الفترة الثانية إلا أنه لا يزال مرتفعاً . إن لذلك مدلولات حضرية مختلفة لها أبعاد تخطيطية مهمة . وكما أشرنا ، فإنه يتوقع أن يتزايد عدد سكان المدينة وبالتالي يتوقع أن ينمو حجم المتطلبات الخدمية قياس التغيرات المتوقعة في حجم اقتصاد المدينة ، والتغيرات المتوقعة في عدد السكان الناتجة عن ذلك ، ومن ثم تحديد الاحتياجات الحياتية المختلفة اللازم توفيرها لهذا العدد الإضافي من السكان .

### **التوقعات المستقبلية لاقتصاد مدينة الرياض :**

لإعطاء تصور عن حجم اقتصاد مدينة الرياض للفترة القادمة (خمس سنوات مثلاً) ،



وعن النمو السكاني للمدينة والمتطلبات الخدمية اللازمة لهم (كالخدمات التعليمية والصحية والبلدية ... إلخ) ، سيتم استعراض وتطبيق نموذج قاعدة الصادرات ، وذلك باستخدام حجم العمالة في مدينة الرياض خلال الفترة ١٤٠٦-١٤١٦ هـ ، كما سيتم استخدام معامل الموقع (التوطن) Location-Quotient لتحديد القطاعات الاقتصادية المصدرة للمدينة والأهمية النسبية لها .

ويعود استخدام نموذج قاعدة الصادرات في هذه الدراسة إلى بساطته وإمكانية توظيفه من قبل المخططين الحضريين باستخدام المعلومات المتوفرة . (فالنماذج الأخرى مثل النماذج القياسية ونموذج المدخلات والمخرجات يتطلب توظيفها معلومات إحصائية متنوعة غير متوفرة) . (\*)

### نموذج قاعدة الصادرات Export-Base Model :

يتمثل الافتراض الرئيس لنموذج قاعدة الصادرات في أن نمو الإقليم (أو المنطقة الحضرية) دالة في صادراته (صادرتها) من السلع والخدمات ، كما يتضح من الدالة التالية :

$$(8) Y_i = f(X_i)$$

حيث إن  $Y_i$  = معدل نمو ناتج إقليم (أو منطقة حضرية) و  $X_i$  = معدل نمو صادرات الإقليم (أو المنطقة الحضرية) .

بجانب هذا الافتراض ، يفترض النموذج أن حجم عناصر الإنتاج ونوعيتها (جانب العرض) ليست محدداً للنمو الاقتصادي للإقليم (أو المنطقة الحضرية) ، وذلك على عكس ما ينادى به الاقتصاديون الإقليميون الكلاسيكيون المحدثون أمثال Perloff et. al., 1960 و Borts and stein, 1964 . فنموذج قاعدة الصادرات يفترض بأن هناك إما عناصر إنتاجية معطلة أو حرية تامة لانتقال عناصر الإنتاج إلى الإقليم (أو المنطقة

\*) هناك نماذج عديدة يمكن استخدامها لقياس النمو الاقتصادي في المناطق الحضرية (المدن) . البعض منها يستخدم عندما تكون محددات النمو تتعلق بجانب العرض ، والآخر يستخدم عندما يكون الطلب الكلي هو المحدد الرئيس لنمو اقتصاد المدينة . من الممكن مراجعة عدد من هذه النماذج بصورتها النظرية والرياضية في كتاب Richardson, 1989 ، منها نموذج المدخلات والمخرجات ، والنماذج القياسية ، والنظرية الكلاسيكية المحدثه ... إلخ .

الحضرية) من المحيط الخارجى . كما يفترض النموذج أن نسبة حجم الأنشطة الاقتصادية غير المصدرة إلى تلك المصدرة فى الإقليم (أو المنطقة الحضرية) ثابت . ويكتسب نموذج قاعدة الصادرات أهميته فى إبرازة انفتاح الإقليم (أو المنطقة الحضرية) الاقتصادية على العالم الخارجى ، وفى تركيزه على الطلب الخارجى ، كمحدد للنمو الاقتصادى للإقليم (أو المنطقة الحضرية) . فعلاقة الإقليم (أو المنطقة الحضرية) وتشابكها مع العالم الخارجى هى الأهم فى تحديد النمو الاقتصادى له (لها) .

وهناك عدد أشكال لنموذج قاعدة الصادرات تشابه فى تركيبتها ، إلى حد كبير نموذج الدخل الكينزى . وباستعراض الشكل المبسط منها (Richardson, 1989) نستطيع تحديد كيفية قياس النمو الاقتصادى للإقليم (أو المنطقة الحضرية) كما يلى :

$$T = B + S \quad (9)$$

حيث  $T$  = إجمالى الدخل (أو العمالة) ، و  $B$  = إجمالى دخل (أو عمالة) الأنشطة الاقتصادية المصدرة ،  $S$  = إجمالى دخل (أو عمالة) الأنشطة الاقتصادية غير المصدرة فى الإقليم (أو المنطقة الحضرية) ، وحيث إن  $S$  دالة ثابتة فى  $T$  :

$$S = bT \quad (10)$$

(إذ أن  $b$  = معامل ثابت) ، وبتعويض 10 فى 9 نستنتج ما يلى :

$$T = \frac{1}{1-b} B \quad (11)$$

وبما أن  $\frac{1}{1-b}$  (المضاعف) =  $\frac{T}{B}$  ، إذأ

$$T = \frac{T}{B} . B \quad (12)$$

$$\Delta T = \frac{T}{B} \Delta B \quad \text{أو} \quad (13)$$

### تطبيق نموذج قاعدة الصادرات :

لتطبيق نموذج قاعدة الصادرات واستخدامه لتقدير حجم اقتصاد مدينة الرياض ومن ثم توقع حجم سكان المدينة المستقبلية والمتطلبات الخدمية اللازم توفرها خلال فترة التوقع يتم عمل الأتى :

**أولاً :** تقسيم القطاعات الاقتصادية في المدينة إلى قطاعات مصدرة وقطاعات غير مصدرة ومن ثم حساب حجم العمالة في بداية كل فترة من فترات الدراسة ونهاية الفترة الثانية فقط (الفترة الأولى ١٤٠٦-١٤١١ والفترة الثانية ١٤١١-١٤١٦هـ). (\*)

**ثانياً :** حساب قيمة المضاعف في بداية كل فترة

المضاعف = إجمالي حجم العمالة في المدينة / حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية المصدرة =  $\frac{T}{B}$  ، واختبار مدى صحته .

**ثالثاً :** تقدير حجم اقتصاديات وحجم سكان مدينة الرياض في الفترة ١٤١٦-١٤٢١هـ .

**رابعاً :** تحديد السياسات التخطيطية السكانية والاقتصادية (مثل : التعليمية والصحية وغيرها) اللازمة للحياة في المدينة وذلك على ضوء توقعات النموذج وعلى ضوء الأهداف الإستراتيجية المحددة من قبل إدارة المدينة لتطويرها .

## **أولاً - تقسيم القطاعات الاقتصادية :**

لتقسيم قطاعات مدينة الرياض الاقتصادية إلى قطاعات مصدرة وقطاعات غير مصدرة ، يتم استخدام أحد ثلاث طرق هي ١ - طريقة المسح الشامل (Survey) ، أو ٢ - طريقة معامل الموقع (التوطن) ، Location-Quotient ، أو ٣ - الطريقة الاستنتاجية أو الافتراضية (a priori) . في هذه الدراسة سيتم استخدام الطريقة الثانية (\*\* ) ، فالطريقة الأولى (طريقة المسح الشامل) مكلفة جداً ، والطريقة الثالثة (الطريقة الافتراضية) لا تعطي نتائج دقيقة كونها تعتمد على الاستنتاج من الشواهد العامة .

(\*) تم اختيار هاتين الفترتين (١٤٠٦-١٤١١هـ و ١٤١١-١٤١٦هـ) نظراً لتوفر المعلومات الإحصائية عن العمالة في هذه السنوات . كما أن الفترة المحددة لكل منهما (خمس سنوات) تمثل أجلاً متوسطاً مناسباً لاستخدام النموذج . فالنموذج يعطي أفضل تنبؤاته باستخدام الأجل المتوسط (Richardson, 1989) .

(\*\*) من خلال تطبيق طريقة معامل الموقع (التوطن) ، Location-Quotient ، توصل Tiebout, 1962 أن نتائج طريقة معامل الموقع تختلف عن تلك المتحصلة عن طريق المسح الشامل ، Survey ، وقد يعود ذلك إلى افتراضات طريقة معامل الموقع واستخدامه لبيانات العمالة .

## **الإدارة العامة ٤.٧**

## معامل الموقع (التوطن) : Location-Quotient

ويمثل معامل الموقع لنشاط اقتصادى معين نسبة حجم ذلك النشاط الاقتصادى فى المدينة أو الأقاليم إلى نسبة حجمه فى الدولة وبالتحديد :

$$(14) \quad \text{معامل الموقع (L.Q.)} = \frac{\% \text{ حجم النشاط الاقتصادى فى مدينة أ}}{\% \text{ حجم النشاط الاقتصادى فى الدولة}}$$
$$\frac{e_j}{\bar{e}} \div \frac{E_j}{\bar{E}}$$

حيث  $e_j$  ،  $E_j$  = حجم النشاط الاقتصادى فى مدينة أ والدولة ، على التوالى .  
 $\bar{e}$  ،  $\bar{E}$  = إجمالى حجم النشاط الاقتصادى فى مدينة أ والدولة ، على التوالى .

ويقاس حجم النشاط الاقتصادى إما باستخدام بيانات الدخل أو باستخدام بيانات حجم العمالة ، إلا أن الشائع هو استخدام بيانات العمالة نظراً لتوفرها . وتكون قيمة معامل الموقع أكبر ، أو أقل ، أو مساوية لواحد صحيح . فإن كانت القيمة أكبر من واحد صحيح لنشاط اقتصادى معين ، فهذا يعنى أن المدينة مصدرة لإنتاج هذا النشاط ، وإن كانت أقل من واحد صحيح ، فالمدينة مستوردة له ، أما إن كانت مساوية لواحد صحيح ، فالمدينة مكتفية ذاتياً من مخرجات هذا النشاط .

ويمكن تحديد الأهمية النسبية للنشاط الاقتصادى فى كونه نشاطاً مصدراً ، بعزل حجم العمالة التى تقوم بخدمة الاقتصاد المحلى عن حجم العمالة التى تعنى بالتصدير إلى خارج المدينة ، ويتحقق ذلك حسابياً من خلال تطبيق المعادلة التالية :

$$\text{حجم (عمالة) النشاط الاقتصادى المصدر} = \frac{\text{معامل الموقع أ} - 1 \times \text{إجمالى حجم (عمالة) النشاط الاقتصادى أ}}{\text{معامل الموقع أ}}$$

(15)

فعلى سبيل المثال ، إذا كان معامل الموقع للنشاط الاقتصادى أ يساوى ٤.٠ وحجم عمالة النشاط الاقتصادى يساوى ١٠٠٠ عامل ، فإن حجم العمالة المصدرة لهذا النشاط الاقتصادى يساوى ٧٥٠ عاملاً ، أى ٠.٧٥ فى المائة من إجمالى حجم عمالة هذا النشاط الاقتصادى تعمل للتصدير إلى خارج المدينة (أو الإقليم) .

وباستخدام البيانات المتوافرة عن العمالة القطاعية لمدينة الرياض للأعوام ١٤٠٦ ، ١٤١١ ، ١٤١٦ هـ ، وبيانات العمالة القطاعية المقابلة للمملكة العربية السعودية للأعوام ١٤٠٥ ، ١٤١٠ ، و١٤١٥ هـ ، يمكننا حساب معامل الموقع لهذه القطاعات (أو الأنشطة) الاقتصادية لمدينة الرياض في الجدول التالي (جدول رقم ٤) :

#### جدول (٤)

#### معامل الموقع (L.Q.) للأنشطة الاقتصادية في مدينة الرياض

١٤٠٦ و ١٤١١ و ١٤١٦ هـ<sup>(٥)</sup>

L.Q			القطاع
١٤١٦ هـ	١٤١١ هـ	١٤٠٦ هـ	
٢,٤٨	٢,٦٤	٢,٩٩	الحكومي ناقصاً ، التعليم والصحة (خدمات حكومية أخرى) *
٣,٧٠	٣,٩٣	٤,٤٩	الحكومي
٠,٧١	٠,٧٦	١,١٠	تجارة **
#٠,٢٧	٠,٨٨	٠,٧٦	مال وبنوك وتأمين
٠,٠٩	٠,٠٥	٠,٠٦	زراعة ***
٠,٧٥	٠,٩٤	٠,٨٠	صناعة
١,٠٩	٠,٩٦	٠,٥٤	تشبيد

\* تشمل اتصالات ، بلديات ، عسكرية ، دينية ، وزارات ، وأخرى .

\*\* تشمل تجارة تجزئة وجملة ، (كمسيون) ، فنادق ومطاعم ، وأخرى .

\*\*\* تحتوى على تعدين .

# حسب معامل الموقع بناءً على تقديرات لعمالة المال والبنوك والتأمين لمدينة الرياض لعام ١٤١٦ هـ . إذ تم تقديرها بما يعادل ٩٦٤٠ عاملاً (وذلك بناءً على معدل نمو هذا القطاع بين عامي ١٤٠٦ و ١٤١١ هـ) .

ملاحظة : لقصور البيانات المتوافرة عن العمالة القطاعية سواء على مستوى المملكة أو على مستوى مدينة الرياض ، تم استخدام بيانات العمالة القطاعية للمملكة للأعوام ١٤٠٥ ، ١٤١٠ ، و ١٤١٥ هـ مع بيانات مدينة الرياض للأعوام ١٤٠٦ ، ١٤١١ ، و ١٤١٦ هـ ، بالترتيب لحساب معامل الموقع .

#### ٤.٩ الإدارة العامة

يتضح من جدول رقم (٤) - معامل الموقع للأنشطة الاقتصادية في مدينة الرياض - أن القطاع الحكومي ، سواء كان متمثلاً بالخدمات الحكومية كالاتصالات والبلديات وخدمات الإدارات المدنية والعسكرية وغيرها (والمصنفة في الجداول السابقة تحت «خدمات حكومية أخرى» ) ، أو أضيف إليها الخدمات الصحية والتعليمية ، بأنه هو القطاع المصدر في مدينة الرياض خلال الفترة ١٤٠٦-١٤١٦هـ . (\*) (فمدينة الرياض عاصمة للمملكة العربية السعودية ومركز ومقر الخدمات الحكومية المختلفة على مستوى الدولة - كما تم توضيحه سابقاً) . وتصل نسبة حجم العمالة المصدرة لخدمات القطاع الحكومي (بدون الصحة والتعليم) إلى ٦٧ في المائة تقريباً من إجمالي عمالة القطاع الحكومي في مدينة الرياض لعام ١٤٠٦هـ ، و٦٢ في المائة تقريباً لعام ١٤١١هـ ، و ٦٠ في المائة تقريباً لعام ١٤١٦هـ . (\*\*)

وبناءً على ذلك يتم توزيع حجم العمالة في مدينة الرياض إلى عمالة للقطاعات المصدرة وعمالة للقطاعات غير المصدرة خلال الأعوام ١٤٠٦ ، ١٤١١ ، ١٤١٦هـ ، وذلك من خلال الجدول التالي :

---

(\*) تشير الإحصاءات إلى أن صادرات منطقة الرياض الصناعية إلى خارج المملكة فقط تعادل ٦٢١٧,١٢ مليون ريال خلال عام ١٤١٥هـ (تجارة الرياض ، ١٤١٥هـ) . إن ذلك يدل على أن الطلب الأجنبي على إنتاج القطاع الصناعي يؤثر على نمو اقتصاد مدينة الرياض ، إلا أن ذلك لم يظهر من خلال استخدام معامل الموقع ، وكان ذلك بسبب سيطرة عمالة القطاع الحكومي على إجمالي عمالة مدينة الرياض (ارجع إلى معادلة معامل الموقع) .

(\*\*) يوضح جدول رقم (٤) أن معامل الموقع (التوطن) لكل من قطاع التجارة لعام ١٤٠٦هـ وقطاع التشييد لعام ١٤١٦هـ في مدينة الرياض بلغ ١,١٠ و ١,٠٩ ، على التوالي ويعنى ذلك أن هذين القطاعين كانا مصدرين لخدماتهما من المدينة قطاع التجارة خلال عام ١٤٠٦هـ ، وقطاع التشييد خلال عام ١٤١٦هـ . إلا أن كون حجم عمالة التصدير لكل من هذه القطاعين لم تتجاوز ١٠ في المائة لقطاع التجارة في عام ١٤٠٦هـ ، ولقطاع التشييد في عام ١٤١٦هـ ، وكون أن معامل الموقع لكل من القطاعين أقل من واحد صحيح للأعوام الأخرى محل الدراسة ، لم يتم الأخذ بهما كقطاعين مصدرين محددتين لنمو اقتصاد مدينة الرياض خلال الفترة ١٤٠٦-١٤١٦هـ .

جدول (٥)

حجم العمالة في مدينة الرياض حسب القطاعات المصدرة

والقطاعات غير المصدرة للأعوام ١٤٠٦ - ١٤١١ - ١٤١٦ هـ<sup>(٦)</sup>

١٤١٦ هـ		١٤١١ هـ		١٤٠٦ هـ		القطاع
مصدرة	غير مصدرة	مصدرة	غير مصدرة	مصدرة	غير مصدرة	
٢٨.٤٠٠		٢٣.٤٧٤		١٦.٩٤٤		القطاع الحكومي :
٧٥.٤٠٠		٥٩.٠٦٥		٣٩.٨٩٨		صحة
	٢١١,١٠٠		١٦٨,٨٠١		١١٢,٧٨٤	تعليم
						أخرى *
						قطاعات خدمية
٧٦.٣٠٠		٧٠.٢٩٨		٦١.٣١٨		تجارة **
#٩.٦٤٠		٨.٧٦٣		٧.٩٥٤		مال وبنوك وتأمين
٦.٥٦٠		١٢٨.٦٨٦		٩١.٥٩٤		خدمات أخرى ***
						قطاعات إنتاجية :
٧٠٠.٣		٣.٠٣٨		٢.٣٥٤		زراعة ****
٤٤.٢٠٠		٣٦.٣٩٢		٢٧.٤٣١		صناعة
١٢٠.٢٠٠		٩٣.٦٢٣		٦٤.٢٤٩		تشبيد
٥٠٤.٥٠٠	٢١١,١٠٠	٤٢٣,٣٣٩	١٦٨,٨٠١	٣١١,٧٤٢	١١٢,٧٨٤	إجمالي

\* تشمل اتصالات ، بلديات ، عسكرية ، دينية ، وزارات وأخرى .

\*\* تشمل تجارة تجزئة وجملة ، (كمسيون) ، فنادق ومطاعم ، وأخرى .

\*\*\* تشمل خدمات عقارية ، وخدمات تجارية واجتماعية ومهنية وشخصية ، وأخرى .

\*\*\*\* تحتوى على تعدين .

# تم تقدير خدمات المال والبنوك والتأمين لعام ١٤١٦ هـ بما يعادل ٩٦٤٠ عاملاً (بناءً على معدل نمو هذا القطاع بين عامي ١٤٠٦ و ١٤١١ هـ) .

ملاحظة : تم تجميع بيانات القطاعات وتقسيمها إلى قطاعات مصدرية وغير مصدرية من قبل الكاتب .

## ثانياً - حساب قيمة المضاعف :

لحساب قيم المضاعف البسيط ، نقوم بتحديد حجم العمالة فى جميع الأنشطة الاقتصادية وفى الأنشطة الاقتصادية المصدرة فى بداية كل فترة من فترات الدراسة ، كما يتم أيضاً تحديدها فى نهاية الفترة الثانية (والتي تمثل بداية فترة التوقع لاقتصاد مدينة الرياض ، ١٤١٦-١٤٢١هـ) ، وذلك كما تم تحديده فى الجدول السابق . وباستخدام تلك البيانات ، فإن :

$$\text{المضاعف فى بداية الفترة الأولى (١٤٠٦ - ١٤١١هـ)} =$$

$$(١) ٣,٧٦ = ١١٢,٧٨٤ / ٤٢٤,٥٢٦$$

$$\text{المضاعف فى بداية الفترة الثانية (١٤١١ - ١٤١٦هـ)} =$$

$$(٢) ٣,٥١ = ١٦٨,٥٠١ / ٥٩٢,١٤٠$$

$$\text{المضاعف فى نهاية الفترة الثانية (١٤١١ - ١٤١٦هـ)} =$$

$$(٣) ٣,٢٩ = ٢١١,١٠٠ / ٧٥,٦٠٠$$

ويلاحظ من ذلك تقارب قيم المضاعف لهذه الفترات إلى حد كبير ، كما يلاحظ أن هناك انخفاضاً بسيطاً فى قيمته من سنة إلى أخرى . إن ذلك يعنى تناقص الميل الحدى للاستهلاك لمجتمع مدينة الرياض ، والذي ربما يعود إلى تفضيل أفراد مجتمع المدينة تأجيل إنفاق جزء من دخولهم الحالية على الاستهلاك للمستقبل . إن هذا الاتجاه (زيادة المدخرات الحالية) يرفع من قدرة المؤسسات المالية نسبياً فى المدينة على الإقراض ويرفع من القدرات الاقتصادية للمدينة فى المستقبل . (\*)

ولاختبار صحة المضاعف فى (١) و (٢) ، سيتم أولاً : تحديد حجم التغير فى حجم الأنشطة الاقتصادية المصدرة خلال الفترة الأولى والفترة الثانية ، كل على حدة ، وثانياً : تحديد حجم التغير المقدر فى إجمالى العمالة لمدينة الرياض خلال الفترة الأولى والثانية (وذلك بضرب المضاعف فى التغير فى حجم الأنشطة المصدرة لكل فترة) ،

---

(\*) إن الإحصاءات عن حجم السيولة فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤٠٦-١٤١٥هـ تشير إلى أن الودائع لأجل ترتفع نسبة إلى الودائع تحت الطلب والنقود المتداولة ، مما يعنى ارتفاع رغبة أفراد المجتمع السعودى فى الاحتفاظ بمدخرات أكبر للمستقبل (ارجع إلى مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة) .



وثالثاً : تحديد حجم العمالة المقدر لجميع الأنشطة الاقتصادية للفترة الأولى والثانية (وذلك بإضافة التغير المقدر فى ثانياً) ، لكل فترة على حدة ، إلى حجم العمالة فى بداية كل فترة ، ورابعاً : يتم مقارنة حجم العمالة المقدر (فى ثالثاً) مع حجم العمالة الفعلى فى نهاية كل فترة ، وذلك لحساب درجة الخطأ فى تقديرات المضاعف لكل فترة .

### الفترة الأولى - ١٤٠٦/١٤١١هـ :

أولاً : حجم التغير فى عمالة الأنشطة الاقتصادية المصدرة ( $\Delta B$ ) = عمالة الأنشطة المصدرة لعام ١٤١١هـ - عمالة الأنشطة المصدرة لعام ١٤٠٦هـ =  
 $١٦٨,٨٠١ - ١١٢,٧٨٤ = ٥٦,٠١٧$  عاملاً .

ثانياً : حجم التغير المقدر فى عمالة إجمالى الأنشطة الاقتصادية ( $\Delta T$ ) = حجم التغير فى عمالة الأنشطة الاقتصادية المصدرة  $\times$  المضاعف =  
 $٣,٧٦ \times ٥٦,٠١٧ = ٢١٠,٦٢٤$  عاملاً .

ثالثاً : حجم العمالة المقدر للأنشطة الاقتصادية فى نهاية الفترة (عام ١٤١١هـ)

= حجم العمالة الفعلى لعام ١٤٠٦هـ + حجم التغير فى عمالة جميع الأنشطة الاقتصادية =  
 $٤٢٤,٥٢٦ + ٢١٠,٦٢٤ = ٦٣٥,١٥٠$  عاملاً .

رابعاً : إذا كان حجم العمالة المقدر فى مدينة الرياض باستخدام المضاعف لعام ١٤١١هـ يساوى ٦٣٥,١٥٠ عاملاً ، بينما حجم العمالة الفعلى لهذا العام يساوى ٥٩٢,١٤٠ عاملاً ، فإن درجة الخطأ فى تقدير المضاعف للفترة ١٤٠٦-١٤١١هـ تساوى ٧,٣ فى المائة (  $٥٩٢,١٤٠/٤٣,٠١٠ = ٧,٣$  ) .

### الفترة الثانية - ١٤١١/١٤١٦هـ :

أولاً : حجم التغير فى عمالة الأنشطة الاقتصادية المصدرة ( $\Delta B$ ) = عمالة الأنشطة المصدرة لعام ١٤١٦هـ - عمالة الأنشطة المصدرة لعام ١٤١١هـ =

١٠٠، ٢١١-١٦٨، ٨٠١ = ٤٢، ٢٩٩ عاملاً .

ثانياً : حجم التغير فى عمالة إجمالى الأنشطة الاقتصادية ( $\Delta T$ ) =

٤٢، ٢٩٩ × ٣، ٥١ = ١٤٨، ٤٦٩ عاملاً .

ثالثاً : حجم العمالة المقدر للأنشطة الاقتصادية فى نهاية الفترة (عام ١٤١٦هـ) =

٥٩٢، ١٤٠ + ١٤٨، ٤٦٩ = ٧٤٠، ٦٠٩ عمال .

رابعاً : إذا كان حجم العمالة المقدر فى مدينة الرياض لعام ١٤١٦هـ يساوى

٧٤٠، ٦٠٩ عمال ، بينما حجم العمالة الفعلى لهذا العام يساوى ٧١٥٦٠٠

عمال ، فإن درجة الخطأ فى تقدير المضاعف للفترة ١٤٠٦-١٤١١هـ

تساوى ٣، ٥ فى المائة ( = ٧١٥، ٦٠٠ / ٢٥٠، ٠٠٩ ) .

### ثالثاً - تقدير حجم اقتصاديات مدينة الرياض :

ولتقدير حجم اقتصاديات مدينة الرياض لعام ١٤٢١هـ (أو نموها الاقتصادى خلال

الفترة ١٤١٦-١٤٢١هـ) ، سيتم تقدير حجم التغير فى إجمالى عمالة الأنشطة

الاقتصادية المصدرة فى المدينة خلال الفترة (١٤١٦-١٤٢١هـ) ، بالإضافة إلى حساب

قيمة المضاعف لعام ١٤١٦هـ (والذى تم حسابه آنفاً) .

إن التنبؤ بالتغير فى حجم عمالة الأنشطة الاقتصادية المصدرة لا يخلو من صعوبة

نظراً لارتباط النشاط الاقتصادى التصديرى لمدينة الرياض (أنشطة القطاع الحكومى)

بمتغيرات كثيرة يكتنفها درجة من اللابىقين كالأستثمارات الحكومية المباشرة وغير

المباشرة والإعانات الحكومية . وترتفع درجة اللابىقين فى تلك المتغيرات كلما كان هناك

تذبذباً كبيراً فى الإيرادات البترولية للمملكة العربية السعودية ، فحجم الانفاق الحكومى

فى مدينة الرياض يعتمد اعتماداً كبيراً على إيرادات الدولة البترولية . لذا فإن تقدير

التغير فى حجم عمالة الأنشطة الاقتصادية المصدرة لمدينة الرياض يتطلب قراءة

صحيحة للظروف السياسية للمنطقة والأوضاع الاقتصادية للدول الصناعية والصين

الشعبية المستوردة للبترول السعودى .

ولصعوبة ذلك فإن هذه الدراسة ستقوم بوضع سيناريو تحفظي فيما يتعلق بتقدير حجم التغير في إجمالي عمالة الأنشطة الاقتصادية المصدرة خلال الفترة ١٤١٦-١٤٢١ هـ ، ويفترض هذا السيناريو التالي : أن المملكة العربية السعودية ، وبالتالي مدينة الرياض لن تمر خلال الخمس سنوات القادمة بظروف أسوأ من الظروف الاقتصادية التي مرت بها خلال الفترة ١٤١١-١٤١٦ هـ بما فيها العامين التاليين لحرب الخليج الثانية (١٤١٣-١٤١٤ هـ) . وتمشياً مع هذا السيناريو التحفظي ، فإنه يمكن تقدير التغير في عمالة الأنشطة الاقتصادية المصدرة في مدينة الرياض خلال الفترة (١٤١٦-١٤٢١ هـ) بناءً على معدلات النمو المتحققة للفترة (١٤١١-١٤١٦) ، ٢٥ ، في المائة (بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٥,٠ في المائة) . وعلى ضوء ذلك فإن عمالة الأنشطة الاقتصادية المصدرة للفترة (١٤١٦-١٤٢١ هـ) سترتفع بمقدار ٥٢,٧٧٥ عاملاً = (٠,٢٥ × ٢١١,١٠٠) .

وبما أن حجم التغير المقدر في عمالة الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة ١٤١٦-١٤٢١ هـ يساوي حجم التغير في عمالة الأنشطة الاقتصادية المصدرة للفترة (١٤١٦-١٤٢١) مضروباً في مضاعف ١٤١٦ = ٥٢,٧٧٥ × ٣,٣٩ = ١٧٨,٩٠٧ عمال ، فإن حجم العمالة المقدر للأنشطة الاقتصادية في نهاية الفترة ١٤٢١ هـ يساوي حجم العمالة الفعلي لمدينة الرياض لعام ١٤١٦ زائداً حجم التغير المقدر في عمالة الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة ١٤١٦-١٤٢١ هـ = ٧١٥,٦٠٠ + ١٧٨,٩٠٧ = ٨٩٤,٥٠٧ عمال . (إن هذا يعني أن هناك نمواً اقتصادياً متوقعاً لمدينة الرياض ، مقاساً بالتغير في حجم العمالة ، مقداره في المتوسط ٢,٦ في المائة سنوياً) .

#### رابعاً - حجم اقتصاد مدينة الرياض المتوقع واستخداماته التخطيطية :

من الممكن استخدام هذه التوقعات عن حجم اقتصاد مدينة الرياض في التنبؤ بالنمو السكاني للمدينة وأيضاً في التنبؤ بالطلب على الخدمات العامة «اللازمة» للمدينة خلال فترة التوقع . فمثلاً ، إذا سلمنا بالتوقع السابق وذلك بأن حجم العمالة في مدينة الرياض سيرتفع بمقدار ١٧٨,٩٠٧ عمال خلال الفترة ١٤١٦-١٤٢١ هـ (باعتبار أن المضاعف يساوي ٣,٣٩ وأن حجم التغير المتوقع في عمالة الأنشطة الاقتصادية

المصدرة يساوى ٥٢,٧٧٥ عاملاً) ، وعرفنا أن حجم السكان لمدينة الرياض لعام ١٤١٦هـ يساوى ٣,٠٠٤,٥٠٠ نسمة (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ١٤١٦هـ) ، فإن سكان المدينة سيزدادون بمقدار (٧٥١,٤٠٩) نسمة تقريباً خلال الخمس سنوات القادمة ١٤٢١-١٤١٦هـ . (إن هذه النتيجة تمثل حاصل ضرب حجم التغير المقدر فى عمالة الأنشطة الاقتصادية فى عدد السكان لكل عامل فى المدينة = ١٧٨,٩٠٧ × ٤,٢) .

سيتبع هذه الزيادة المتوقعة فى حجم سكان مدينة الرياض خلال الخمس سنوات القادمة (١٤٢١-١٤١٦هـ) ارتفاع فى الطلب على الخدمات العامة فى المدينة (مثل الخدمات التعليمية ، والخدمات الصحية ، والخدمات الأخرى كالطرق والمياه والكهرباء والمنتزهات) . ولتقدير الطلب على هذه الخدمات لابد أولاً من تحديد عدد طالبى الخدمة الفعلى خلال سنة معينة نسبة إلى حجم سكان المدينة لهذه السنة ومن ثم يتم تقدير التغير فى الطلب على الخدمة بناءً على التغير المتوقع لحجم السكان خلال فترة الدراسة . فعلى سبيل المثال ، لو أن هناك تلميذاً واحداً لكل عشرة أفراد من سكان مدينة الرياض للمراحل الدراسية ما قبل الجامعة لعام ١٤١٦هـ ، فإن هذا يعنى أن أعداد التلاميذ لهذه المراحل سيزدادون خلال الفترة (١٤٢١-١٤١٦هـ) بمقدار ٧٥,١٤١ تلميذاً (١٠/٧٥١,٤٠٩) ويقاس على ذلك تقدير الطلب على بقية الخدمات العامة الأخرى .

إن تقدير حجم اقتصاديات المدينة لفتترات مستقبلية وبالتالي تقدير حجم السكان والطلب على الخدمات المختلفة «اللازمة» لسكان المدينة خلال تلك الفترات يوفر لمخططى المدينة وراسمى سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بيانات مهمة لصنع مستقبل المدينة . فهذه البيانات تتيح لإدارة المدينة تبنى سياسات تخطيطية تتعلق بتحديد حجم الخدمات العامة «اللازمة» توفيرها للمدينة مستقبلاً وطرق تمويلها . كما أنها (أى البيانات) تتيح لإدارة المدينة إعادة تشكيل الأهداف الاقتصادية للمدينة : فهل يبقى الهدف الاقتصادى للمدينة (كما هو الحال لمدينة الرياض) هو التكيف مع النمو الاقتصادى لها ، أو يتم التحكم فى مستواه وتحديد بناءً على البيانات المتاحة عن المتغيرات الاقتصادية والسكانية المختلفة ونتائجها المتعلقة باتساع رقعة المدينة وزيادة حدة الازدحام والتلوث وغيرها من المشكلات العمرانية الناجمة عن النمو السكانى المتزايد ، وبناءً على قدرات إدارة المدينة المالية «اللازمة» لتوفير المتطلبات الخدمية المختلفة بما يتواءم مع النمو السكانى للمدينة واتساع رقعتها العمرانية .

## ملخص وخاتمة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل محددات اقتصاد مدينة الرياض ، وقياس حجم هذا الاقتصاد خلال الفترة من ١٤٠٦-١٤١٦هـ ، كما تهدف إلى تقدير حجم اقتصاد المدينة للفترة من ١٤١٦-١٤٢١هـ وإلى مناقشة الاستخدامات التخطيطية الممكنة تبنيها لإدارة المدينة بناءً على ذلك . وباستخدام البيانات المتعلقة بعمالة مدينة الرياض وحجم سكانها ومستويات الأجور والمرتبات خلال الفترة من ١٤٠٦-١٤١٦هـ ، ومن خلال التحليل الوصفي ، وتطبيق كل من نموذج قاعدة الصادرات (Export-Base Model) ومعامل الموقع (التوطن) ، Location Quotient ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

\* تمثل صادرات مدينة الرياض من خدمات حكومية ، إدارية وعسكرية وبلدية وأخرى ، المحدد الرئيس لحجم اقتصاد المدينة .

\* يشكل قطاع الخدمات ، بما فيها خدمات القطاع الحكومي ، جلّ حجم النشاط الاقتصادي للمدينة .

\* ارتفعت مساهمة القطاع الحكومي والقطاعات الإنتاجية في تشكيل اقتصاد المدينة بنسبة لا تتجاوز ٦٪ بين عامي ١٤٠٦ و ١٤١٦هـ .

\* بقي معدل نمو اقتصاد المدينة مرتفعاً خلال الفترة من ١٤٠٦-١٤١٦هـ . وذلك على الرغم من انخفاضه للفترة من ١٤١١-١٤١٦هـ (٢,٤ في المائة سنوياً في المتوسط) مقارنة بالفترة من ١٤٠٦-١٤١١هـ (٩,٧ في المائة سنوياً في المتوسط) .

\* توقع استمرار ارتفاع حجم الطلب على الخدمات الحكومية المختلفة والمرافق العامة خلال الفترة من ١٤١٦-١٤٢١هـ وذلك لتوقع استمرار النمو المرتفع لحجم اقتصاد المدينة .

إن استمرار النمو الاقتصادي والمرتفع في مدينة الرياض وارتفاع حجم السكان تبعاً لذلك يحقق مكاسب اقتصادية للمدينة (وساكنيها) كما يحملها - في المقابل - تكاليف اقتصادية واجتماعية . وتمثل بعض هذه المكاسب في تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير لبعض الأنشطة الاقتصادية ، وانخفاض تكلفة الخدمات العامة للشخص الواحد ،

وربما ارتفاع المستوى المعيشى لسكان المدينة ، بينما تتمثل الخسائر فى ارتفاع حجم النفقات العامة لتطوير الخدمات الحكومية والتوسع فيها ، وارتفاع معدلات الجريمة ونسبة التلوث ، وزيادة حدة الازدحام ، وارتفاع تكاليف النقل (سواء المادية منها أو النفسية) .

إن وجود مكاسب وتكاليف اقتصادية واجتماعية تلك الناجمة عن النمو الاقتصادى المرتفع لمدينة الرياض يطرح التساؤل التالى على إدارة ومخططى مستقبل المدينة الاقتصادى والعمرانى : هل يتكيف مخططو المدينة اقتصادياً وعمرانياً مع النمو الاقتصادى (المتحقق للمدينة) ، أو يتحكم المخططون بالنمو الاقتصادى للمدينة ؟ إن التكيف يتطلب توفير الخدمات الحكومية والمرافق العامة اللازمة للحياة فى المدينة (وما يتبع ذلك من مستلزمات مالية يجب توافرها لإدارة المدينة) ، كما يتطلب التكيف التعايش مع المشكلات الحضرية الناجمة عن النمو الاقتصادى ، بينما يعنى التحكم انخفاض تكاليف الخدمات الحكومية والمرافق العامة (المقدمة من قبل إدارة المدينة) ، ويعنى الحد من المشكلات الحضرية ، ويعنى التحسن النوعى فى مستوى المعيشة إن الإجابة على هذا التساؤل ليست مباشرة ، وإنما تتطلب تحديد الأهداف الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية لمدينة الرياض وتحديد المحددات التى تحكم تحقيق هذه الأهداف .

---

## الهوامش

---

١ - ماجد عبدالله المنيف : «السياسات النقدية والمالية فى نول مجلس التعاون وإمكانات التوحيد والتنسيق» ، التعاون ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، السنة (٨) ، العدد (٣٣) ، مارس ١٩٩٤م ، ص (٦٤) .

٢ - High Commission for the Development of Arriyadh, Arriyadh Development Authority, **Research and planning Services: Statistical Tables from the 1991 Houshold Survey**, 1991, Table 13.

Arriyadh Development Authority: **The Investment Climate in Arriyadh**, - Saudi Arabia, 1989, p 47.

High Commission for the Development of Arriyadh, Arriyadh Development Authority, **Research and Planning Services: Statistical Tables from the 1991 Houshold Survey**, 1991, Table 13.

٤ - Ibid. P. 47 & Table 13

- المرجع السابق ، ص (٣٩) .

٥ - Ibid. P. 47 & Table 13

- المرجع السابق ، ص (٣٩) .

- Ministry of Planning : **Fifth Development Plan**, 1990-1995, 1990, P. 32.

- Ministry of Planning: **Sixth Development Plan**, 1995-2000, 1995, P. 80.

Arriyadh Development Authority: **The Investment Climate in Arriyadh**, - Saudi Arabia, 1989, p 47.

- High Commission for the Development of Arriyadh, Arriyadh Development Authority, **Research and Planning Services: Statistical Tables from the 1991 Houshold Survey**, 1991, Table 13.

- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض : **المناخ الاستثمارى فى مدينة الرياض (١٤١٦) ، ١٤١٦هـ ، ص (٣٩) .**

---

## المراجع

---

### (أ) باللغة العربية :

- الغرفة التجارية الصناعية بمدينة الرياض : مجلة تجارة الرياض ، أعداد مختلفة .
- ماجد عبدالله المنيف : «السياسات النقدية والمالية فى دول مجلس التعاون وإمكانات التوحيد والتنسيق» ، التعاون ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، السنة (٨) ، العدد (٣٣) ، مارس ١٩٩٤ م .
- ناصر سلمان سعيد العسيري : النمو الحضري والأجهزة التنظيمية المحلية - دراسة اجتماعية لور أمانة مدينة الرياض ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٥ م .
- المؤشر - الرياض : «الرياض من أسرع مدن العالم نمواً» ، المؤشر ، العدد ١٢٢ ، السنة الثالثة ، أكتوبر ١٩٩٦ م .
- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض : دراسة السكان والاقتصاد والنقل واستعمالات الأراضى فى مدينة الرياض ، الملخص التنفيذى ، صفر ١٤٠٨ هـ .
- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض : مسح استعمالات الأراضى ودراسة السكان ، ملخص تنفيذى ، ذو الحجة ١٤١٢ هـ .
- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض : المناخ الاستثمارى فى مدينة الرياض (١٤١٦) ، ١٤١٦ هـ .
- وزارة الشؤون البلدية والقروية ، وكالة الوزارة لتخطيط المدن : التقرير الفنى رقم (٦) المسح الاجتماعى - الاقتصادى ، من إعداد شركة ست انترناشيونال / سيس ، أبريل ١٩٧٨ م .



Borts, George H. and Stein, Jerome L.: **Economic Growth in a Free Market**, New York, Colomblon University Press, 1964.

Henderson, J.V.: **Urban Development: Theory, Fact, and Illusion**, New York, Oxford University Press, 1988.

High Commission for the Development of Arriyadh, Arriyadh Development Authority, **The Investment Climate in Arriyadh**, Saudi Arabia, 1989.

High Commission for the Development of Arriyadh, Arriyadh Development Authority, **Research and Planning Services: Statistical Tables from the 1991 Household Survey**, 1991.

McConnel, Compbell R. and Brue, Stanley: **Contemporary labor Economics**, New York, Mc Grow Hill Inc. 5th ed., 1995.

Ministry of Planning : **Fifth Development Plan**, 1990-1995, 1990.

Ministry of Planning : **Sixth Development Plan**, 1995-2000, 1995.

Perloff, Harvey S., Dunn, Jr., Edgar, S., Lampard, Eric E., and Muth, Richard F.: **Regions, Resources, and Economic Growth**, Baltimore, The Johns Hopkins Press, 1960.

Richardson, Harry W.: **Regional Economics**, Chicago, IL, University of Illinois Press, 1989.

Saudi Arabian Monetary Agency: **Annual Report**, Several Issues.

Sullivan, Arthur M.: **Urban Economics**, Boston, Mass., John R. Black, 1990.

Tiebout, Charles M.: "Exports and Regional Economic Growth," In **Regional Policy: Readings in theory and Application**, ed., by John Friedmann and William Alonso, Cambridge, Mass, MIT Press, 1975.

